الأمم المتحدة

A/C.2/66/L.7

الجمعية العامة

Distr.: Limited
14 October 2011
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون

اللجنة الثانية

البند ١٧ (ب) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:

النظام المالي الدولي والتنمية

الأرجنتين*: مشروع قرار

المضاربة المفرطة في الأسواق المالية الدولية والتقلب الشديد للأسعار في أسواق السلع الغذائية والسلع الأساسية المتصلة بها

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي ينص على أن لكل شخص الحق في مستوى معيشي كاف للمحافظة على صحته ورفاهه، بما في ذلك الغذاء، والإعلان العالمي للقضاء على الجوع وسوء التغذية[(١)] وإعلان الأمم المتحدة للألفية[(٢)]، وبخاصة الهدف ١ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بالقضاء على الفقر المدقع والجوع بحلول عام ٢٠١٥،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) تقرير مؤتمر الأغذية العالمي، روما، ٥-١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.75.II.A.3)، الفصل الأول.

(٢) انظر القرار ٥٥/٢.

171011 171011 11-54669 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تضع في اعتبارها إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية[٣] وإعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد، الذي اعتمد في روما في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٢[٤]،

وإذ تشير إلى قرارها ٥٦/٢١٠ باء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢، الذي أيدت فيه توافق آراء مونتيري المنبثق عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٥]، وتشير أيضا إلى خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ التنفيذية'')[٦]،

وإذ تشير كذلك إلى إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[٧]،

وإذ تشير إلى نتائج المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية[٨]،

وإذ تلاحظ مع التقدير العمل الذي قامت به منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، بما في ذلك لجنة الأمن الغذائي العالمي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبخاصة عمله الأخير بشأن أموَلة أسواق السلع الأساسية،

وإذ تدرك الحاجة إلى دعم استجابة شاملة ومنسقة من أجل معالجة الأسباب المتعددة والمعقدة لأزمة الغذاء العالمية، بما في ذلك التقلب المفرط لأسعار السلع الغذائية؛

وإذ تؤكد أن الأزمة المالية والاقتصادية قد برهنت على ضرورة تعزيز المشاركة الفعالة للحكومة بهدف كفالة توازن مناسب بين السوق والمصلحة العامة، وتسلم بضرورة تنظيم الأسواق المالية على نحو أفضل،

---

(٣) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية، ١٣-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (WFS 96/REP)، الجزء الأول، التذييل.

(٤) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد، ١٠-١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، الجزء الأول، التذييل؛ انظر أيضا A/57/499، المرفق.

(٥) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٦) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٧) القرار ٦٣/٢٣٩، المرفق.

(٨) القرار ٦٣/٣٠٣، المرفق.

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء الارتفاع الشديد لأسعار السلع الأساسية ثم هبوطها في الآونة الأخيرة، وإزاء كون العديد من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية المعتمدة على السلع الأساسية لا تزال معرضة بشدة لتقلبات الأسعار، وإذ تدرك الحاجة إلى تحسين تنظيم وأداء وشفافية الأسواق المالية وأسواق السلع الأساسية من أجل التصدي للتقلب المفرط في أسعار السلع الأساسية،

وإذ تكرر تأكيد ضرورة أن يدعم النظام المالي الدولي النمو الاقتصادي المطرد الشامل المنصف والتنمية المستدامة والجهود المبذولة من أجل القضاء على الجوع والفقر في البلدان النامية، وأن يسمح في الوقت ذاته بالتعبئة المتسقة لجميع مصادر تمويل التنمية،

وإذ تسلم بأهمية تهيئة بيئة دولية ووطنية مؤاتية لقطاع الزراعة في البلدان النامية، وإيجاد ظروف تكفل تكافؤ الفرص للجميع في الزراعة وفقا للولاية المنبثقة من برنامج الدوحة الإنمائي[٩] لمنظمة التجارة الدولية،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام بشأن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)، حيث يذكر الأمين العام أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية وانعدام الأمن الغذائي العالمي يثير المخاوف مجددا بشأن تزايد معدلات الفقر والجوع، مشيرا إلى أنه نظرا لكون الفقراء ينفقون حصة كبيرة من دخلهم على الأغذية، فإن زيادات الأسعار تنحو إلى التأثير بصورة ملموسة على دخلهم، وإن كانت قصيرة الأجل، وأنه بذلك تميل معدلات الفقر إلى الارتفاع عندما ترتفع أسعار المواد الغذائية[١٠]،

وإذ تحيط علما أيضا بتقرير الأمين العام بشأن التنمية الزراعية والأمن الغذائي: التقدم المحرز في تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي، حيث يذكر الأمين العام أن أمولة الأسواق المالية قد ازدادت كثيرا منذ عام ٢٠٠٤ تقريبا، كما يظهر ذلك من خلال ارتفاع حجم الاستثمارات المالية في أسواق مشتقات السلع الأساسية، وأن هذه الظاهرة تشكل مصدر قلق بالغ، لأن أنشطة المشاركين الماليين تترع إلى دفع أسعار السلع الأساسية بعيدا عن المستويات التي تبررها العوامل الأساسية للسوق، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على كل من المنتجين والمستهلكين[١١]،

---

(٩) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

(١٠) A/66/221، الفقرة ١٨.

(١١) A/66/227، الفقرة ١٠.

١ - **ترحب** بمبادرة السيد ليونيل فرناندیس رينا، رئيس الجمهورية الدومينيكية، الرامية إلى التوصل إلى توافق دولي في الآراء بهدف الحد من تقلب الأسعار والمضاربة المفرطين في أسواق السلع الأساسية؛

٢ - **تشدد** على ضرورة ردع المضاربة المالية في السلع الغذائية، التي تفسد الأسواق، وذلك بسبل شتى، منها وضع نُظم رقابية ملائمة للأسواق المالية للسلع الأساسية، وتحسين الشفافية وآليات الرقابة؛

٣ - **تطلب** إلى رئيس الجمعية العامة، في دورتها السادسة والستين، أن ينشئ فريقا عاملا خاصا مفتوح باب العضوية لتشجيع تبادل الآراء وتقديم توصيات بنهاية الدورة السادسة والستين من أجل الحد من تقلب الأسعار والمضاربة المفرطين في أسواق السلع الغذائية، بما في ذلك المشتقات من قبيل العقود الآجلة والمعاملات المباشرة، على أن يؤخذ في الحسبان ما أُنجز من عمل في هذا الشأن على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك جهود وكالات الأمم المتحدة المتخصصة؛

٤ - **تطلب** إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجان الاقتصادية الإقليمية أن تقوم، بالتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة، بمواصلة بحثها وتحليلها لهذه المسألة وتقديم تقرير مشترك، يتضمن تجميعا للبحوث المتاحة وتوصيات إلى الفريق العامل، وذلك في غضون ثلاثة أشهر من اتخاذ هذا القرار؛

٥ - **تسلم** بأهمية مراعاة احتياجات البلدان النامية في هذه العملية؛

٦ - **تشدد** على أنه ينبغي، في إطار التصدي لتقلب الأسعار والمضاربة المفرطين في أسواق السلع الغذائية، إيلاء اهتمام خاص لحاجة البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية إلى تحقيق أمنها الغذائي؛

٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها السابعة والستين، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار؛

٨ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والستين، تحت البند المعنون ''المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي''، بندا فرعيا بعنوان ''المضاربة المفرطة في الأسواق المالية الدولية والتقلب الشديد للأسعار في أسواق السلع الغذائية والسلع الأساسية المتصلة بها''.